



القرصنة، تجنّب التهديدات البحرية

والدروس المستفادة من فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

الدكتور كريستيان بويغير، محاضر في العلاقات الدولية، جامعة كارديف

مقدّمة: فهم الروابط بين التهديدات البحرية

إن التهديدات البحرية مترابطة. والتهديدات المختلفة، مثل التجارة غير المشروعة، والقرصنة، والإرهاب تعزّز أحدها الآخر، كونها تنمو وتزدهر في مياه غير آمنة حيث يسود العنف ولا يتم فرض القانون بشكل كافٍ. في السنوات الأخيرة، استرعت القرصنة القسط الأكبر من الاهتمام. في الواقع، هيمنت هذه الظاهرة على برنامج الأمن البحري، وخصوصاً في منطقة غرب المحيط الهندي، وتم تكريس معظم الموارد لقمعها.

إن التدابير الواسعة النطاق التي اتّخذها المجتمع الدولي لاقت نجاحاً. وفي منطقة غرب المحيط الهندي، تم احتواء القرصنة البحرية بمستويات معقولة. لكن مع اتجاه المجتمع الدولي تدريجياً نحو نهاية مكافحة القرصنة الصومالية، بات واضحاً أن استمرار هذا النجاح يقتضي توسيع نطاق منظورها والتركيز على طيف أوسع من التحديات الأمنية البحرية. كما أن ضمان نجاح استراتيجية نقل مسؤولية مكافحة القرصنة إلى سواحل المحيط الهندي يستلزم إجراء إصلاحات في قطاع الأمن البحري وضمن الأمن التعاوني الإقليمي. والهدف من بناء القدرات الدولية هو بناء استجابات أوسع نطاقاً في مجال الأمن البحري، ويبدو واضحاً أن إنشاء خفر سواحل أو قوات بحرية أو شرطة بحرية للتعامل حصراً مع القرصنة لا يأتي بنتيجة. بل إن الأمر سيخلق معضلة أمام الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن النجاح في عملية مكافحة القرصنة يعود جزئياً إلى تركيز هذه الجهات على هذا الشكل المحدد من أشكال الجرائم وإلى عزلها عن سائر التحديات. وتبيّن النتائج المستفادة من الدروس المستفادة من فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال بوضوح أن النجاح في



مكافحة القرصنة يعود جزئياً إلى عزل القرصنة عن سائر التهديدات في المنطقة.¹ تهدف هذه المقالة إلى معالجة هذه المعضلة. كيف يمكن الاستفادة من الدروس المستفادة من مكافحة القرصنة الصومالية لمعالجة طيف أوسع نطاقاً من التهديدات البحرية في المنطقة؟ هنا، تدعو الحاجة إلى إعادة النظر في الأسباب الجذرية للقرصنة وفي كيفية ارتباطها بسائر التهديدات البحرية. ومن ثمّ تبيّن المقالة كيف يمكن للدروس المستفادة من مكافحة القرصنة الصومالية أن تشكّل مادة ملهمة لوضع هيكلية أمنية بحرية تعاونية جديدة في منطقة غرب المحيط الهندي قادرة على ضمان أمن المياه في المنطقة على المدى الطويل.

فهم أسباب القرصنة

تبيّن الدراسات حول الأسباب الجذرية للقرصنة واختلاف عمليات القرصنة باختلاف المناطق وجود ستة عوامل مسببة لهذه الظاهرة: العامل الجغرافي، وضعف إنفاذ القانون، وانعدام الأمن البحري، والتفكك الاقتصادي، والتقبّل الثقافي، وانتشار منظّمي الفكر الإجرامي.² من خلال فهم هذه العوامل، نستطيع أن ندرك كيفية تداخل القرصنة مع سائر التحديات الأمنية البحرية.

1. *العامل الجغرافي*: يُقصد بالعامل الجغرافي كون المناطق القريبة من ممرات النقل والموانئ الرئيسية تجعل

القرصنة أكثر ربحية. كما ويُقصد به وجود المخابئ اللازمة للتحضير لعمليات القرصنة، ولإرساء السفن في

حال احتجازها مقابل فدية. تتطلب أوكار القرصنة وجود بنى تحتية أساسية، مثل الطرقات أو القرى

المجاورة لضمان وجود اللوجستيات اللازمة لأي عملية. ومن حيث المبدأ، يمكن إطلاق عمليات القرصنة

من الموانئ على حد سواء، خصوصاً إذا كانت تشوبها حوكمة ضعيفة.

2. *عامل ضعف إنفاذ القانون*: يُقصد بذلك أنّه كلّما تراجع خطر كشف أمر القرصنة ونيلهم العقاب على

ممارستهم القرصنة، زاد احتمال وقوع أعمال قرصنة. يتعلّق الأمر بالمستويات المختلفة لإنفاذ القانون ابتداءً



من قدرات خفر السواحل والقوات البحرية التي تقوم بتسيير دوريات على طول الشريط الساحلي وبمراقبته، وصولاً إلى قدرات حفظ الأمن والاستخبارات والمحاكمة في البر، فضلاً عن كفاءة القطاع القضائي في محاكمة القرصنة. ويشكّل فساد المسؤولين عاملاً رئيسياً في هذا الصدد، لا سيّما وأن القرصنة لا يعملون دائماً خارج إطار القانون بل إنهم غالباً ما يتعاونون مع وكالات إنفاذ القانون الفاسدة. كما ويجب أخذ نوعية التعاون بين الدول الإقليمية في قضايا الأمن البحري بعين الاعتبار. فالقرصنة يعملون عبر الحدود (البحرية)، وبالتالي، إن آليات التعاون الفعال ضرورية لإتاحة إمكانية المطاردة الحثيثة للجناة وتبادل المعلومات الاستخباراتية والأدلة بين الوكالات الوطنية.

3. *انعدام الأمن البحري*: هذا العامل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بضعف إنفاذ القانون، ويُشار به إلى درجة انعدام الأمن في بيئة بحرية لمنطقة ما وإلى مدى تعرّضها للعنف. تميل القرصنة إلى الوقوع في البحر حيث تنتشر مجموعة من الأنشطة غير القانونية الأخرى مثل التجارة غير المشروعة، والتهرب، وصيد السمك غير المشروع. ولا يرتبط الأمر بمسألة حراسة السواحل وإنفاذ القانون في البحر فحسب، بل أيضاً بمدى اعتبار العنف وانعدام الأمن في البحر معياراً. فكلما زاد أمن البيئة البحرية، ومن الطبيعي حمل السلاح في البحر، كان احتمال وقوع أعمال قرصنة أكبر.

4. *التفكك الاقتصادي*: يُشار بذلك إلى كون معظم أعمال القرصنة تعود إلى حوافز اقتصادية بشكل أولي. وفيما تعد القرصنة بإيرادات كبيرة، لا يمكن إنشاء رابط سببي مباشر بين الفقر أو قلة فرص العمل والقرصنة. وفضلاً عن الفقر بحد ذاتها، العامل الرئيسي هو التفكك الاقتصادي. والمجتمعات التي تميل إلى القيام بأعمال قرصنة هي تلك التي تعرّضت للتهميش الاقتصادي، أو حرّمت من التطورات الاقتصادية وعمليات العولمة، أو التي لم يُسمح لها بالمشاركة في مصادر الثروة.



5. **التقبُّل الثقافي والمهارات:** يُشار بهذا العامل إلى البعد الثقافي الكبير للقرصنة. فالقرصنة تستلزم نوعاً من الشرعية لكي تسود. يجب تجنيد الأفراد وإقناعهم بالمشاركة في أعمال القرصنة أو دعمها عبر توفير المأوى والطعام وإمدادات أخرى. وفي حالة الصومال، يعود التقبُّل الثقافي إلى انتشار رواية تبرُّر القرصنة باعتبار أنها رد شرعي على انعدام الأمن البحري. وفي رواية "خفر السواحل"، تم إبراز القرصنة على أنها ممارسة مشروعة تشبه عمل الدولة لحماية المياه الساحليَّة من تهديدات خارجيَّة مثل الاستغلال غير القانوني للموارد أو الجريمة البيئية.³ ويتمثَّل البعد الثقافي الآخر بتمتُّع السكَّان بالمهارات اللازمة لممارسة أعمال القرصنة. وتشمل هذه المهارات الملاحة البحرية أو الصعود على متن السفن أو استعمال السلاح أو مهارات التفاوض. كما وتشمل مهارات الملاحة البحرية لدى صيَّادي السمك وتجار المراكب الشراعيَّة أو مهارات التفاوض المكتسبة لدى المجتمعات التي يحكمها القانون العرفي وعمليات الحوكمة غير الرسميَّة. وقد تم اكتساب بعض المهارات، مثل استعمال الأسلحة، خلال الحرب الأهلية التي دامت لعقود، أما المهارات الأخرى، مثل استعمال أجهزة الملاحة أو مهارات الصعود على متن السفينة، فغالباً ما تنتج عن محاولات بناء قدرات إنفاذ قانون في البحر.

6. **القدرة الإبداعية** لدى منظِّمي الفكر الإجرامي تشكِّل العامل الأخير. ستعتمد القرصنة دائماً، إلى حدِّ ما، على جهات فاعلة فرديَّة تخطط لعمليات القرصنة وتحضِّر لها وتستثمر فيها؛ كما ويجب وضع خطة عمل. وبالتالي، سيشكِّل منظِّمي الفكر الإجرامي دائماً القوة الدافعة الكبيرة لممارسة القرصنة.

بالنظر إلى هذه العوامل، يتَّضح أولاً وجود روابط قوية بين القرصنة وجرائم بحرية أخرى. وحتَّى إذا اختلفت التفاصيل، من شأن هذه العوامل المسبِّبة، بشكل عام، أن تتسبَّب بأشكال أخرى من أشكال الجرائم البحرية. وبالطبع، يبيِّن عامل انعدام الأمن البحري مدى ترابط هذه العوامل بشكل وثيق. فعوامل مثل العامل الجغرافي،



وضعف إنفاذ القانون، والتفكك الاقتصادي، وانعدام الأمن البحري، والشرعية والمهارات، ومنظّم الفكر الإجرامي هي أيضاً عوامل مهمّة لتفسير انتشار الجرائم مثل الاتجار غير القانوني عن طريق البحر. وإذا أرادت منطقة غرب المحيط الهندي معالجة مشكلة انعدام الأمن البحري على نطاق أوسع، سنتربّب عليها معالجة هذه الأبعاد وبناء القدرات لهذه الغاية.

نتيجة ذلك، يقتضي الأمر:

- أ. مراقبة المخابئ المحتملة وضمان حوكمة القرى الساحلية على النحو المناسب؛
- ب. تعزيز إنفاذ القانون من خلال تسيير دوريات شرطة في البحار، وتحسين القطاع القضائي، وإقامة تعاون إقليمي أفضل في مجال تبادل المعلومات والعمليات المشتركة، ومكافحة الفساد في القطاع الأمني؛
- ت. معالجة مشكلة التهميش الاقتصادي من خلال ضمان استفادة كافة أقطاب المجتمع من النمو الاقتصادي؛

- ث. نزع شرعية الروايات التي تميل إلى تبرير الجريمة البحرية فور بروزها، و؛
- ج. مراقبة العصابات الإجرامية وقادتها عن كثب واعتراضها فور بروزها.

الاستفادة من الدروس المستفادة من القرصنة الصومالية لتعزيز حوكمة الأمن البحري في منطقة غرب المحيط

الهندي

دفع بروز القرصنة الصومالية المجتمع الدولي إلى القيام باستثمارات كبيرة في مجال بناء القدرات، من خلال وضع مدونة جيبوتي لقواعد السلوك (DCoC) بقيادة المنظمة البحرية الدولية، وبرنامج مكافحة القرصنة الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وعملية الاتحاد الأوروبي "اي يو كاب نستور" على رأس



قائمة بعثات بناء القدرات. وتشدّد هذه الثلاثة على تعزيز إنفاذ القانون، باستثناء مدونة جيبوتي لقواعد السلوك التي تقوم أيضاً بتسليط الضوء على التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات. وبالتالي، يتمثل التحدي الأول الذي تتم مواجهته خلال معالجة مشكلة انعدام الأمن البحري على نطاق أوسع بوضع برامج تعالج المجالات الخمسة التي تمت مناقشتها أعلاه، وتتجاوز عملية إنفاذ القانون.

لكن هذه العملية تنضوي على مشكلة جوهرية. فأحد التفسيرات الرئيسية لنجاح عملية قمع القرصنة هو إجماع الجهات الفاعلة على تعريف موحد للقضية المطروحة ولإشكالية المتعلقة بالقرصنة.⁴ أمّا في ما يتعلّق بالتحديات الأمنية البحرية الأخرى مثل التجارة غير المشروعة أو الإرهاب البحري، فنتمّ مواجهة صعوبة أكبر في تعريف المشكلة الأساسية. فتعريف هذه المشاكل عرضة لاعتراضات أكبر وهو رهن نزاعات سياسية ومصالح متضاربة.⁵ وبالتالي، سيكون من الأصعب التوصل إلى اتفاق استراتيجي، وتحديد التدابير اللازمة لمواجهة مثل هذه التحديات، وجذب استثمارات الجهات المانحة. لكن، حتى في غياب هذا الإجماع، يتضمّن تنظيم مكافحة القرصنة درسين مهمّين على الأقل:

الدرس الأول: أهمية وضع نهج متعدّد الطبقات. تم تنظيم عملية مكافحة القرصنة ضمن ثلاث طبقات: (1) طبقة الممارسة حيث يقوم أعضاء فرق العمل التشغيلي بالتعاون معاً كل يوم بعيداً عن الاعتبارات السياسية الكبرى (كما هو منصوص في نظام (Mercury) أو مركز الأمن البحري في القرن الأفريقي (MSC-HoA)، (2) الطبقة التكتيكية حيث يقوم الممارسون بوضع أهداف تكتيكية والإجماع على تدابير تشغيلية أساسية (كما هو منصوص في آلية مجموعة الوعي المشترك وتفاذي التضارب (SHADE)، و(3) الطبقة السياسية الاستراتيجية التي يتمّ فيها تنظيم الروايات الاستراتيجية الكبرى، وتحديد أهداف متوسطة الأجل، وفرص التواصل بين الجهات الفاعلة المختلفة القائمة (كما هو منصوص في الجلسة العامة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وفريق العمل التابع له). في هذا التصميم التنظيمي، يمكن للطبقة الأولى، بشكل خاص، أن تدفع



العديد من الحلول البراغمية إلى الأمام، فلا يضيع الوقت في وضع استراتيجية كبيرة لا تشبه الاحتياجات التشغيلية الفعلية إلا قليلاً.

الدرس الثاني هو أهمية اتباع نهج حكمة تجريبي وموجه بالعملية. يشدد هذا النهج على غياب الرسمية، وعلى تجربة الأمور، والنظر في انعكاساتها. وهو يعمل من خلال السماح بإيجاد حلول إبداعية للمشاكل، يتم وضعها في بيئة غير رسمية، وتطبيق هذه الحلول، ومن ثم استقاء الدروس عبر تحديد مدى نجاحها وفشلها.

الخاتمة

مع قيام المجتمع الدولي بتوسيع نطاق مسؤوليته في مجال الأمن البحري في منطقة غرب المحيط الهندي، والاستعداد تدريجياً للانسحاب من الساحة، لا بد من مناقشة كيفية معالجة المجموعة الأوسع من التحديات المتعلقة بانعدام الأمن البحري. فالتحديات البحرية مترابطة وليست القرصنة سوى جزء منها. وسيصبح من الصعب الإجماع على إعطاء تعريف للمشكلة المشتركة وحشد القدر نفسه من الدعم لمعالجة التحديات الأخرى غير القرصنة. لكن يمكن لنظام الأمن البحري المستقبلي في المنطقة أن يتعلم الكثير انطلاقاً من الإنجازات التي حققتها فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وسيتمكن من استقاء درسين على الأقل، وهما: العمل ضمن نهج متعدد الطبقات يشدد على أهمية التعاون اليومي بين الممارسين التشغيليين، والعمل بأسلوب تجريبي يتيح إمكانية التدقيق في الحلول المبتكرة والنظر في كيفية تحسينها.

Endnotes

¹ The results of the lessons learned project are available at <http://www.lessonsfrompiracy.net>

² Compare Bueger, Christian. 2015. Learning from piracy: lessons for maritime security governance. *Global Affairs* 1(1): forthcoming, available at <http://orca.cf.ac.uk/63753/1/Bueger%20%282014%29%20Learning%20from%20piracy%2C%20for%20Global%20Affairs.pdf> The following discussion draws on this analysis.



³ See Bueger, Christian. 2013. Practice, pirates and coastguards: The grand narrative of Somali piracy. *Third World Quarterly* 34(10): 1811-1827.

⁴ See Bueger, Christian. 2014. Experimental Governance: Can the Lessons of the CGPCS be transferred to other policy fields?, in *The Contact Group on Piracy off the Coast of Somalia (CGPCS). A Lessons Learnt Compendium*, edited by Thierry Tardy, Paris: EUISS,

⁵ See the discussion in Jacobi, Anja P. 2014. Global governance and transnational crime: Situating the CGPCS, *Lessons Learned Working Paper*, Cardiff: Cardiff University, available at <http://www.lessonsfrompiracy.net>

تتشر هذه المادة من قبل مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (اينغما) في اطار المؤتمر الرابع لدولة الامارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة البحرية، "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة." الذي تنظمه وزارة الخارجية الاماراتية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر، 2014. ان الآراء الواردة في هذه الورقة هي خاصة بالمؤلف فقط، ولا تعكس آراء أو مواقف منظمي المؤتمر. قد يكون تم تعديل المضمون لأغراض تشكيلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤتمر على الرابط التالي: www.counterpiracy.ae